

أزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى (1955-1957م) دراسة مقارنة ما بين الروايات الفرنسية والروايات الجزائرية The First Region's Military Leadership Crisis (1957-1955) A comparative Study of French and Algerian versions

د. عمر بوزيدي*

جامعة زيان عاشور (الجلفة)، amrbouzidi7@gmail.com

تاريخ الإرسال	2020/11/20م	تاريخ القبول	2021/01/12م
---------------	-------------	--------------	-------------

ملخص

يتناول البحث موضوع أزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى 1955م – 1957م، من خلال الروايات الفرنسية والروايات الجزائرية، حيث يهتم بمعالجة فترة حساسة من تاريخ الثورة بالمنطقة الأولى والمتعلقة بالجانب القيادي العسكري في مستوياته الرأسية والأفقية، وما ميزه من طابع تأزمي عسكري، وقد كان لهذه الأزمة القيادية العسكرية ترجعات مختلفة على الميدان، فجاءت على شكل احتجاج وصراع، وتنافس على السلطة والقيادة، وكانت نتائجها ثقيلة على الثورة، فكانت مآلات هذه الأزمة العسكرية ممثلة بالاعتقالات والإفالات والتصفيات الجسدية، واستسلام بعض قيادات جيش التحرير الوطني للسلطات الفرنسية التي استثمرت في أزمة القيادة بالولاية ووظفتها لخدمة مصالحها. وهذا ما ساهم في عدم استقرار الوضع بالولاية، غير أنه لم يحد من فاعلية العمليات العسكرية.

الكلمات المفتاحية: أزمة؛ القيادة العسكرية؛ الولاية الأولى؛ جيش التحرير الوطني.

Abstract

The current research deals with the military leadership crisis in the first region (1955 - 1957), through both French and Algerian versions. The topic under investigation is addressing a sensitive period in the history of the revolution in the first region. This latter has an influential impact on the commands of the military leadership side and the features distinguishing its aggravating militaristic character. Nevertheless, this military leadership crisis had heavy consequences on the revolution lasted in arrests, dismissals, murder, and the surrender of some of the National Liberation Army leaders to the French authorities who seized the opportunity in serving its interests. Despite of the instability of the situation in the region, effectiveness of military operations were not restricted.

Keywords: crisis; military leadership; national liberation army; first region

1. مقدمة

تعد أزمة القيادة العسكرية في الثورة التحريرية ظاهرة عامة وطبيعية، حيث أنها لم تطرح وتتداول غداة اندلاعها فحسب، بل تم تدارسها في الاجتماعات التحضيرية، فلم تقتصر على منطقة دون غيرها، فقد طرحت فرضية تركية قائد يقودها بشكل رأسي، ورغم محاولات مفجري الثورة السعي لتحقيق هذا المسعى، إلا أنهم استقروا في النهاية على قرار أفقية وجماعية ولا مركزية القيادة العسكرية. وعلى الرغم من وجود بعض المحاسن والجوانب الإيجابية لهذا النظام القيادي الأفقي، إلا أنه أوجد بعض المشاكل والفوضى داخل البنية والتشكيلة القيادية للثورة، ولعل من النماذج التي يمكن معالجتها في هذا المقال؛ أزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى، فقد ظهرت بها أزمات قيادية عسكرية حادة أثرت بشكل بارز على مسار الثورة، وشكّلت تحديا حقيقيا وميدانيا لقيادتها، مما ساهم في عدم استقرار الوضع، وغياب الانضباط داخل وحدات جيش التحرير الوطني. وقد بدأت إرهابات وبوادر هذه الأزمة بعد سجن قائد الولاية الأولى مصطفى بن بولعيد، ومن ثم استشهاده في 22 مارس 1956، حيث أفرز الفراغ القيادي مشاكل عديدة، وأفسح المجال لظهور تنافس كبير داخل التشكيلة القيادية للولاية، واتخذت هذه الأزمة طابعا احتجاجيا وراديكاليا سرعان ما تحوّل إلى عصيان عسكري مسلح، تبنّته تشكيلة من الضباط الذين كانوا يحتلون مواقع قيادية متقدمة في مجلس قيادة الولاية، والذين اصطدموا بالقرارات التعسفية للجنة التنسيق والتنفيذ التي لم تراعى ظروف وخصوصيات المنطقة وخصوصيتها وحساسيتها، ولم تواكب الأحداث والتطورات التي طرأت بالولاية.

- فما هي مظاهر التأزم القيادي العسكري في الولاية الأولى خلال الفترة الممتدة من 1954م إلى 1957م؟

2. أزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى 1955-1956 م

1.2 الفراغ القيادي بعد سجن مصطفى بن بولعيد وتداعياته

أمام الاحتياجات المتزايدة للثورة في مجال التسليح، والتي فرضتها كثافة العمليات العسكرية، قررت قيادة الولاية الأولى على أعلى مستوياتها التفكير في إيجاد بدائل لتسليح الثورة. فعملية التسليح جوهرية وحاسمة وفارقة في ميدان المعركة (هشماوي، م:75)، وعليه، فقد قرّر بن بولعيد السفر إلى المشرق من أجل ضمان إمداد الثورة بالسلّاح، واستخلف مكانه شبحاني البشير قائداً، وعيّن كلا من عاجل عجول وعباس لغرور نائبين له، واصطحب معه عمر المستيري وعمار بريك البوصي؛ حيث رافقتهم دورية عسكرية بقيادة عثمان بن عبد الوهاب من ذراع الطير بكيمل بتاريخ 25 جانفي 1955 لإيصالهم للحدود التونسية، ودخلوا تونس بتاريخ 5 فيفري من السنة نفسها (Henri, L:186).

وجدير بالذكر أن هذه المهمة الحساسة والصعبة، قد باءت بالفشل، وذلك بسبب تفتن السلطات الفرنسية بتونس لوجودهم، فقد اعتقلت المصالح الفرنسية حجاج بشير مسؤول منطقة الخروب في الجزائر، وتحت شدة التعذيب أفشى بالكثير من الأسرار المتعلقة بمهمة بن بولعيد في تونس. فألقت القبض عليه رفقة عمار بريك البوقصي، وأخذوا إلى مركز الشرطة بسيدي الطويل، ثم إلى مكتب ضباط الشؤون الأهلية بابن قردان، وخضعا للتعذيب طيلة 17 يوما، وحوكما محاكمة عسكرية، فحكم على بن بولعيد بالسجن المؤبد، وحوّل إلى سجن قائمة، فبات فيه ليلة واحدة، ثم حوّل إلى سجن الكدية الحصين بقسنطينة أين تمت محاكمته من جديد، فحكم عليه بالإعدام، ووضع في جناح المحكوم عليهم بالإعدام (زيري، ط: 97).

وقد تولى مهمة الدفاع عنه كل من المحامي علي معلم المنحدر من باتنة، والمحامي ودوسيزال من باريس، وبقي في السجن لمدة 8 أشهر (Raymond,N:118)، غير أنه استطاع الهروب منه بتاريخ 10 نوفمبر من السنة نفسها (زيري، ط: 101).

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد غياب بن بولعيد عن قيادة الولاية كان هناك في البداية استقرار وانسجام بين بشير شبحاني ومساعديه (مرادة، م: 45)، فنشطت العمليات العسكرية والكمائن ضد الجيش الفرنسي، واشتد التنافس على اغتنامها وافتكاكها، غير أنّ روح النظام لم تستمر وتستقر طويلا، وذلك بسبب رغبة عمر بن بولعيد في تولي القيادة، ودخول المسعود بن عيسى عايسي في خلافات مع عاجل عجول من جهة، ورفضه لتعليمات وقرارات شبحاني الداعية إلى إمداد باقي فصائل جيش التحرير بالسلح والمؤونة من جهة ثانية، فتحالفا معا ضد قيادة شبحاني، وتقاطعت رغبتهما في إزاحته، وقاما بتحريض الوحدات ضده، ونشر التلفيقات له بتونس (بورزان، م: 46)، فحاول هذا الأخير استدراك الوضع، فقام بإغراء عمر بمنحه القيادة الشرفية للمنطقة ورئاسة الجمهورية مستقبلا، غير أنه لم يرض بها، كما لم يرض بها معارضوه، وحجّتهم في ذلك توصية مصطفى بن بولعيد -قبل ذهابه- بعدم إسناد أية مسؤولية لأخيه. وحتى يتجنب شبحاني الضغط الممارس عليه، قرر تغيير مقر قيادته من كيمل بباتنة إلى مركز القلعة جنوب خنشلة بتاريخ 20 فيفري 1955م، فاستقل وانفرد بذلك عمر بن بولعيد بقيادة الأجزاء الغربية من الأوراس، واتخذ من جبل شيلية مقرا له (هلايلي، م: 173).

وعليه، فقد قام شبحاني بمقر قيادته الجديد بجملة من الإصلاحات، وسنّ قوانين ثورية جديدة صارمة، بغية فرض الانضباط والنظام، فعمل على إعدام كل من ارتكب مخالفات تتعلق بالاغتصاب والسطو والعلاقات الجنسية غير

المشروعة وعصيان الأوامر، وأعاد هيكلة وتنظيم المنطقة إداريا، وازدادت شهرته بعد تحقيقه لانتصارات باهرة وعظيمة بعد معركة الجرف الشهيرة بتاريخ 22 سبتمبر 1955م. غير أنّ قيادته للمنطقة لم تستمر طويلا، واشتدت أصوات المخالفين والمعارضين له، وذلك بعد قيامه بإعدام محمد الغبروري الذي اتهم بمحاولة اغتياله بإيعاز من المسعود بن عيسى وعمر بن بولعيد، فعزل هذا الأخير، وعين مكانه فرحي سعيد، وأوكل قيادة منطقة أريس إلى كاتبه الشخصي حسين معارفي، وطلب من عمر الحضور إلى مقر قيادته، لكنه رفض وظل خارجا عن قيادته، وأمام تصاعد حالة التأزم عقد شيحاني اجتماعا تنسيقيا بمقر قيادة الولاية، حضره قادة المناطق والنواحي، قرر فيه تجريد عمر من رتبته العسكرية، وطلب من حسين معارفي إلقاء القبض عليه ومحاكمته (مداسي، م: 127-128).

لقد ولّدت هذه القرارات الفجائية والحساسة ردود فعل ساخطة وناقمة على شيحاني، حيث انشق عمر بصفة رسمية عن قيادته، وشرع في تحريض الوحدات ضده، وأصبح يتنقل رفقة جنوده البالغ عددهم 150 جنديا بشكل مستقل في المنطقة الممتدة ما بين جبلي شيلية والأزرق، فعمل شيحاني على محاولة إخضاعه من خلال محاصرته وتجويعه وقطع المؤونة والإمدادات عنه (مداسي، م: 129)، واستمر على هذه الحال إلى غاية حدوث ظرف استثنائي غيّر من معطيات البنية القيادية للولاية؛ حيث أُلقي القبض على شيحاني البشير، وانتهى به المطاف إلى المحاكمة، ثم الإعدام من طرف نائبيه (تابليت، ع: 107).

2.2. التصفية الجسدية لشيخاني البشير

تختلف وتتضارب الروايات التاريخية حول أسباب تصفية شيخاني، حيث اتهم بالشذوذ الجنسي بعد معركة الجرف الشهيرة، ومن الذين ذكروا هذه الرواية (عمر تابليت، محمد العربي مداسي، ريموند نارت، ايف كورير)، بينما أنكرها كلُّ

من (الحاج لخضر، محمد زروال، الطاهر سعيداني، الطاهر زيري)، وحجتهم في ذلك أنّ شيحاني تميز بمستواه الثقافي والتعليمي المعتبر، وأنّ إعدامه كان لأسباب جبهوية وقيادية، ومصالح شخصية ضيقة، ومحاولة فرضه لنظام ثوري صارم، فألقي القبض عليه في منطقة (أعالي الناس) بتاريخ 22 أكتوبر 1955م رفقة فرحي ساعي والشايب علي، وكاتبه محمد شامي من طرف نائبيه عاجل عجول وعباس لغرور، وذلك بعد فرار حارسه الشخصي علي كربادو، وتسليم نفسه للسلطات الفرنسية بمركز تبردة بتاريخ 22 ديسمبر من السنة نفسها خوفاً على نفسه من التصفية الجسدية (Raymound, N:102-103).

ومما ينبغي التنبيه له في هذا الشأن، أنّ عباس لغرور بادر إلى استفتاء الشيخ الحاج علي في قضية اتهام شيحاني بالشذوذ وباقي المتهمين معه، فأفتاه بوجوب قتل كل من يرتكب الجرائم غير الأخلاقية في أوساط المجاهدين (تابليت، ع:58)، فتم تقييدهم، واستدعاء المجاهدين لحضور محاكمتهم علنياً، فأخضع كل واحد من هؤلاء الثلاثة للاستجواب على حدة (فرحي ساعي، الشايب علي، علي شامي)، فاعترفوا برؤية شيحاني يمارس الشذوذ لكنهم خافوا من البوح والتصريح آنذاك، فساعي صرح بأنّه رآه يمارس الشذوذ مع شامي محمد، كما مارسها في العديد من المرات مع زروال عبد الحميد في الجرف، وكذلك مع شاب تونسي اسمه "بزويش" عمره 17 سنة، وشهد عليه أيضاً علي بن بلقاسم بأنّه مارسها مع كاتبه علي شامي، وشهد معه ثمانية شهود آخرين من بينهم وقاد خميسي المدعو سي صالح، ويضيف ريموند نارت أنّ مصطفى بن بولعيد كان على علم بشذوذه قبل سفره إلى ليبيا، وجدير بالذكر أنّ قاضي التحقيق عاجل عجول قد منع شيحاني من الحديث خلال جلسة المحاكمة خشية فصاحته، وإحداثه لانقسام وبلبلّة بين الحاضرين في الجلسة، واتهمه بمنع المجاهدين من الصلاة، وأبقاه مكبل اليدين (Raymound, N:103).

وعليه، فقد أُخْضِعَ شِيحَانِي لِسُلْسَلَةٍ مِنَ الاسْتَنْطَاقَاتِ خِلَالِ جَلِيسَةِ الْمَحَاكِمَةِ، وَاسْتَمَرَّتْ مَحَاكِمَتُهُ حَوَالِي سَاعَتَيْنِ، وَتَمَّتْ إِدَانَتُهُ بَعْدَ إِحْلَاحِ 150 مَجَاهِدًا مِنَ الْحَاضِرِينَ عَلَى إِعْدَامِهِ (تَابِلِيَت، ع: 58-59)، فَأَعْدَمَ فِي السَّاعَةِ التَّاسِعَةِ وَنَصَفَ صَبَاحًا يَوْمَ 23 أَكْتُوبَرٍ مِنَ السَّنَةِ نَفْسَهَا (مَدَاسِي، م: 158)، وَيَذْكُرُ رِيْمُونْدُ نَارْتُ أَنَّهُ كَانَ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ زَوَالًا، وَنَقَذَ حُكْمَ الْإِعْدَامِ فِيهِ بُوْدَةَ صَالِحِ الْبَالِغِ مِنَ الْعُمُرِ 60 سَنَةً، وَالْمُنْحَدِرِ مِنْ عَيْنِ مَلِيلَةٍ، فَوَجَّهَ لَهُ رِصَاصَتَيْنِ عَلَى بَعْدِ 500 مِ مِنْ مَكَانِ الْمَحَاكِمَةِ، وَوَضَعْتَ جِثَّتَهُ دَاخِلَ إِحْدَى الْمَغَارَاتِ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ زَوَالًا، وَتَمَّتْ تَغْطِيطُهَا بِالْحِجَارَةِ، ثُمَّ أَعْدَمَ مُحَمَّدُ شَامِي بِطَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ، رَغْمَ أَنَّ الْمِفْتَی أَفْتَاهُ بِوُجُوبِ قَتْلِ الْمُعْتَدِي لَا الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ (Raymound, N:104).

3- أزمّة القيادة العسكرية في الولاية الأولى 1956-1957م

1.3 القيادة الثنائية لعباس لغرور وعاجل عجول

لَقَدْ أَفْرَزَ اسْتِشْهَادُ شِيحَانِي فَوْضَى عَارِمَةٍ دَاخِلَ التَّشْكِيلَاتِ الْقِيَادِيَةِ بِالْوِلَايَةِ الْأُولَى، وَاحْتَقَنَا فِي صَفُوفِ أَتْبَاعِهِ، وَفَرَاغًا قِيَادِيَا ظَرْفِيَا، حَيْثُ انْتَقَلَتْ الْقِيَادَةُ إِلَى عَبَاسٍ لَغُرُورٍ وَعَاجِلٍ عَجُولٍ، مُسْتَغْلِلِينَ شَرْعِيَّةَ تَعْيِينِهِمَا كَنَائِبِينَ مِنْ طَرَفِ مُصْطَفَى بْنِ بُولَعِيدٍ، وَمِنْ بَعْدِهِ شِيحَانِي نَفْسَهُ، وَحَتَّى بَعْدَ هُرُوبِهِ مِنْ السَّجْنِ وَاسْتِغْلَامِهِ لِقِيَادَةِ الْوِلَايَةِ مِنْ جَدِيدٍ، لَمْ يَقُمْ بِتَنْحِيَّتِهِمَا، حَيْثُ أُلْزِمَ عَجُولٌ بِالْمَكُوثِ فِي مَقَرِّ قِيَادَةِ الْوِلَايَةِ نِيَابَةً عَنْهُ عِنْدَ قِيَامِهِ بِالْجَوْلَاتِ التَّفْقُديَّةِ، فَأَصْبَحَ بِذَلِكَ مَسْئُولًا عَنِ الْمُنْطَقَةِ الْوَسْطَى مِنَ الْأَوْرَاسِ وَالصَّحْرَاءِ، وَصُولًا إِلَى وَادِي سُوفٍ، بَيْنَمَا أَضْحَى عَبَاسُ لَغُرُورٍ مَسْئُولًا هُوَ الْآخَرُ عَنِ مَنَاطِقِ النَّمَامِشَةِ، وَصُولًا إِلَى الْحُدُودِ التُّونِسِيَّةِ، وَيُسَاعِدُهُمَا فِي ذَلِكَ مُمَثِّلِينَ لِلْوَسْطِ وَالْغَرْبِ وَهُمَا مُصْطَفَى بُوَسْتَةَ وَالشَّيْخَ مَدُورَ، وَمُمَثِّلِينَ لِلشَّرْقِ وَهُمَا بَابَا سَاعِي وَالشَّايِبَ عَلِي الْفَرْحِي،

وبذلك رجعت روح النظام والتماسك داخل القيادة العسكرية للولاية الأولى ظرفيا(هلايلي، م: 181-182).

وقد أثارت قضية هروب مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة آنذاك، الكثير من الأصدقاء في أوساط الثورة بصفة عامة، وبين الإطارات العسكرية القيادية للولاية الأولى على وجه الخصوص، إذ مثلت حدثا استثنائيا ونوعيا نظرا لغرابتها، فبعد هروبه اختبأ في جبل وستيلي بمنطقة لمبيز، ثم التحق بمركز القيادة بالعطاف (كيمل) في الأيام الأولى من شهر جانفي 1956م، وكان ذلك أول لقاء له مع عجل الذي ارتاب من طريقة هروبه، وشكك في صحتها، غير أنه لما رأى ارتياب الجميع منه بكى، وأخبر الجميع: "أنه كان دائما صادقا مع الثورة، ولو ألزمه ذلك أن يكون جنديا بسيطا، وأن إدارة السجن كلفت محاميه أن ينقل له طلب السلطات الفرنسية والمتمثل في وقف الثورة"، إلا أن عجل رغم إبدائه الترحيب به ظاهريا، فإنه ظل متوجسا منه، ومتحفظا، ومشككا فيه، وبقي في مركز القيادة 10 أيام، ثم ذهب في 15 جانفي من السنة نفسها لتنظيم منطقة أريس ومشونش، فاصطدم برفض سلطته من طرف علي بعزي بأريس، ومحمد بن مسعود بمشونش، ولم يتم له ذلك إلا بعد إعطائه اعتمادا من طرف عاجل عجل (120-119). (Raymond, N:119).

وبالنظر إلى ذلك، فقد واجه مصطفى بن بولعيد، قوانين ثورية صارمة سنها بنفسه قبل سجنه، تقضي بوضع الأسرى الفارين من السجون الفرنسية تحت الرقابة المستمرة لمدة 6 أشهر قبل توليهم للمسؤوليات والمهام القيادية في جيش التحرير الوطني، فالتزم بذلك، وخضع للرقابة لمدة 4 أشهر، وعقد اجتماعا تنسيقيا وتنظيما وتقييميا في 13 مارس 1956م بحاسي مسلم (قرب حمام شابور بغابة كيمل)، حضره قادة الأوراس، وفيه استلم قيادة الولاية من جديد بدل عاجل عجل (هلايلي، م: 190-191). وفي هذا الاجتماع قام بمساءلة عجل وحمله

مسؤولية إعدام شبحاني، وأن أخطاءه لم ترقَ لمصاف الإعدام حيث قال له: "تستقل الجزائر ولن نجد خمسة رجال مثله"، وطرح عجلول قضية عمر بن بولعيد وانفراذه واستئنائه بقيادة بعض المناطق، وخروجه عن السلطة، فاستدعاه وجردّه من مسؤوليته ورتبته العسكرية، وبذلك استطاع مصطفى بن بولعيد حل النزاعات، وتسوية الخلافات بالولاية في مدة وجيزة (زيري ط: 141-142).

2.3 جدلية استشهاد مصطفى بن بولعيد 22 مارس 1956م

تعد قضية استشهاد مصطفى بن بولعيد من القضايا الخلافية في الثورة التحريرية، والتي أثارت جدلا واسعا في الأوساط الثورية لتمتد لكتابات المؤرخين، بحكم أنه كان يمثل أعلى سلطة في التنظيم البنيوي والقيادي للولاية الأولى، والذي طبعه الطابع السري والتكتمي، كما أن طريقة الاستشهاد كانت مفاجئة وغريبة إذا ما نظرنا إلى الكيفية التي استشهد بها عن طريق جهاز اتصال لاسلكي، وفي فترة وجيزة بعد هروبه من سجن الكدية.

وعليه، فقد تمّ صنع هذا الجهاز الدقيق من طرف المخابرات الفرنسية في مركز "سيركوت" بفرنسا، وكان هذا الجهاز في قمة الدقة والإتقان، ويستهدف أطماع قادة جيش التحرير الوطني بالنظر إلى قيمته وفاعليته في مجال الاتصال، فهو لا يثير أي شك في محتواه وشكله، ولم يحتو على قنبلة، فتركيبته في حد ذاتها قنبلة متفجرة (Courier,Y,41)، وعند تفكيكه من طرف علي بعزي أمام الحضور وفحصه وجده فارغا، لا يحتوي إلا على لوحين صفراوين موصولتين بخيوط، وله هوائي طويل، وسماعة متحركة، و14 زرا ويزن حوالي 4 كغ (مداسي، م: 288)، ألقت به طائرة فرنسية من نوع D.C3 يوم 15 مارس 1956م. وكان الهدف من هذه العملية استهداف رأس قيادة الولاية لا على التحديد (Courier,Y,41).

وحسب رواية ريموند نارت، فإنّ هذه العملية قامت بها المخابرات الفرنسية بتخطيط وتنفيذ من فرقة (المظليين للصدمة الشرقية 11)، حيث حدّدت قبل شهر مارس مقر مصطفى بن بولعيد بالجبل الأزرق، فتم تركيب وحك العملية من طرف العقيد بيار دو كورس، وأسندت مهمة تنفيذها للنقيب روني روبير كروتوف كليبار، الذي تمّ قتله في إحدى المعارك مع جيش التحرير الوطني في 9 مارس قبل تنفيذه لهذه العملية (Raymound,N:138).

ومن العجب أنّ المخابرات الفرنسية قامت بحك خيوط هذه العملية بطريقة تموهية مأكرة، فألقت الطائرة الجهاز في يوم به ضباب كثيف بالقرب من مركز عسكري فرنسي، ومعه مؤونة وبريد مختوم بطوابع تدل على أنّه قادم مباشرة من فرنسا، وليس من مراكز البريد الفرنسية بالجزائر، وتظاهر الجيش بالقيام بعمليات تمشيطية واسعة النطاق بحثا عن هذا الجهاز، ومساءلة المواطنين عنه بهدف تغليطهم وتمويههم، فعثر على الجهاز علي باشا المكلف بالتموين والاتصال قرب الجبل الأزرق وأخذه (بورزان، م: 67).

وأثناء اجتماع مصطفى بن بولعيد بقيادة بعض مسؤولي الناحية الغربية للأوراس بالجبل الأزرق (منطقة نارة) يوم 22 مارس 1956م، طلب من علي بعزي إحضار الجهاز وتشغيله لسماع الأخبار، فقد كان شغوقا بسماع الأخبار عبر راديو الجزائر، وما إن قام بتركيب البطارية حتى انفجر الجهاز، فاستشهد، وقطعت رجلا عبد الحميد عمراني، وفقد علي بن شايبة إحدى عينيه، وجرح بعض المجاهدين الآخرين، فدفن بن بولعيد بين نبات التين الشوكي على بعد أمتار من البيت الذي وقع فيه الانفجار ليلا (Raymound,N:139).

وبالموازاة مع ذلك، هناك بعض الروايات التاريخية الشاذة التي اهتمت عاجل عجول بتدوير هذه العملية؛ أبرزها رواية الحاج العيفة القائلة بأن عجول

طلب من علي الألماني الذي كان مختصا في صناعة الألغام تلغيم هذا الجهاز (بورزان، م:55)، وعلى الرغم من أنّ هذه الرواية قد لقيت رواجا واسعا وصدى كبيرا بين قيادات الولاية الأولى، إلا أنها تبقى ضعيفة وتفتقر إلى الصحة، فهي لا تصب في قالب واحد، ولا تتماشى مع مأخذ منسق ومنسجم في طرحها، فالجهاز من الناحية التقنية يفوق مهارات علي الألماني، وهو المعتاد على صناعة قنابل تقليدية، كما أنّ عجل كان غائبا وبعيدا عن هذا الاجتماع، حيث كان متواجدا بمقر القيادة بكميل. كما لا ننسى الدور الذي مارسته المخابرات الفرنسية في هذا الجانب بغية نشر الشبهات لضرب البنية القيادية لجيش التحرير الوطني ودفعه للتآكل داخليا وذاتيا.

3.3 أزمة الفراغ القيادي بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد

لقد أعقب هذه الحادثة الأليمة، انتقال الوفود المجتمعة بالجبل الأزرق إلى جبل (تاغدة) يوم 15 أفريل 1956م، لتزكية قائد جديد، وحضر الاجتماع كل من السادة والقادة: عمر بن بولعيد، مسعود بن عيسى، الطاهر النويشي، أحمد عزوي، حسين بن عبد السلام، الحاج لخضر، مصطفى رعايلي، محمد الشريف بن عكشة، عبد الحفيظ طورش، أحمد نواورة. لكن الاجتماع فشل في مخرجاته بتزكية قائد جديد للولاية، وذلك بفعل الخلافات التي طرأت بين الحاضرين، وتباين وجهات نظرهم (مداسي، م:212)، فقد اقترح البعض منهم تزكية أحمد عزوي، واقترح البعض الآخر تزكية علي مشيش، الأمر الذي عقد الأمور وزاد من هوة الاختلاف والخلاف (بورزان، م:68).

وبالمقابل، فقد اقترحت مجموعة ثالثة تزكية عمر بن بولعيد، وسموه "ال خليفة"، وفرض نفسه معنويا وميدانيا للاستفادة من إرث أخيه، إلا أنّ عدم إجماع كل قيادات الأوراس عليه حال دون تزكيته، يضاف إلى كل هذا عدم

اتصالهم واستشارتهم لمجموعة النمامشة ممثلة في لزهـر شريط، وجماعة خـنـشـلة ممثلة في عباس لغرور، وباقي المناطق (مرارـدة، م: 55-56).

وقـد حاول عـاجـل عـجـول فـرض نـفـسـه بـيـن الحـاضـريـن، حـيـث اعـتـبـر نـفـسـه الخلف الطبيعي والشرعي لقيادة الولاية، أما عمر بن بولعيد فرفض تزكية هذا الأخير، ولم يتوان في اتهامه بتدبير عملية استشهاد أخيه، لا سيما وأنّ عـجـول أشـاع من قبل شكوكه في قضية هروب مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية (146: N.Raymound).

كما رفض كل من القادة لزهـر شريط، مسعود بن عيسى، علي مشيش، الحاج علي الاعتراف بسلطة عاجل عـجـول، وحملوه مسؤولية استشهاد شـيـحـانـي البشير ومصطفى بن بولعيد، وأرسل لزهـر في طلب الوردـي قتال ورجاله من سوق أهراس، وأبلغه أنّ عـجـول يطمح لتصفيته، فقام بعقد اجتماع تنسيقي لإطارات ومجاهدي منطقة سوق أهراس، ثم التحق بلزهـر شريط، وقاموا معا بمحاصرة عباس لغرور في جبال النمامشة، فتدخل عـجـول بمعية 150 مجاهدا لنجـدته، وفك الحصار عنه (زيري، ط: 65-66).

وفي ظل احتقان وتأزم الوضعية بالولاية، تدخل أحمد مـهـسـاس ووجّه دعوة إلى جميع الأطراف للحضور إلى تونس في جويلية 1956م، فتوجه لزهـر شريط رفقة فوج من النمامشة، ولحق به عباس لغرور في أوت من السنة نفسها واجتمعوا في 20 سبتمبر 1956م بمدينة منوبة التونسية، لكن هذا الاجتماع باء بالفشل الذريع على أكثر من صعيد، بسبب اختلاف وجهات النظر، وتدخل مجموعة تمثل لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث حدث هناك تبادل لإطلاق النار وإلقاء القبض على عباس لغرور ولزهـر شريط، ومحاكمة بعض إطارات الولاية الأولى، وعزل مـهـسـاس، وتعيين بن عودة بدله (تابليت، ع: 180-183). كما حدثت الكثير من التجاوزات والانفلاتات الخطيرة أخذت منحى تصعيديا غير مسبوق، حيث قام

بعدها المسعود بن عيسى عايسى بقتل دورية مجاهدين من الولاية الثالثة كانت ذاهبة إلى تونس مكوّنة من 100 شاب في جبل أحمر خدو في أوت 1957م (بن معلم، ح: 215).

4. مؤتمر الصومام وأزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى

1.4 أزمة التمثيل القيادي العسكري للولاية الأولى في المؤتمر

تعد الولاية الأولى من بين أهم الولايات التاريخية، وذلك نظرا لجملة من المعطيات والعوامل المتداخلة والمتراطة بعضها ببعض، فقد أكسبتها العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر شرعية قيادية تاريخية، ناهيك عن موقعها الحدودي وصعوبة تضاريسها.

وعلى الرغم من هذه الميزات إلا أنها شهدت أزمة قيادية عسكرية حادة، خاصة بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد، حيث تغيرت الكثير من المعطيات، فقد اقترح بعد هروبه من السجن فكرة عقد مؤتمر وطني يضم كافة المناطق الثورية بجبال سوق أهراس (جبال بني صالح) الحدودية (زيري، ط: 287) أو بجبال وستيلي شمال غرب أريس (بورزان، م: 57)، وبذلك يكون قد نال قصب السبق في التخطيط والهندسة لمؤتمر وطني جامع للثورة.

ويعود سبب تخلف القيادة العسكرية للولاية الأولى عن حضور مؤتمر الصومام إلى استشهاد مصطفى بن بولعيد بالدرجة الأولى، ثم اختلاف إشارات الولاية من بعده على الشرعية القيادية، وتمثيل الولاية في المؤتمر، وتلقّت الولاية دعوات حضور المؤتمر، واحدة باسم مصطفى بن بولعيد، وثانية إلى قادة آخرين أمثال عاجل عجول، عباس لغرور، المسعود بلعقون، الطاهر النويشي بتاريخ 20 جويلية (تابليت، 97)، غير أنّه بسبب خلافات عمر بن بولعيد مع عجول ظهرت هناك مواقف متباينة ومتمايضة في قضية التمثيل، فعجول قام بإرسال فرقة إلى

منطقة القبائل بصحبة المسعود بلعقون والقبائلي محمد الطاهر بوزغوب، لكن عمر بن بولعيد أقدم على سجنهم في جبل (وستيلي) المطل على باتنة، وشكّل وفدا يضم كلاً من: الطاهر النويشي، الحاج لخضر، علي النمر، محمد العموري، مصطفى رعايلي، أحمد نواورة، للذهاب إلى منطقة القبائل، وتمثيل الولاية في المؤتمر، لكنهم وصلوا متأخرين فوجدوا أشغال المؤتمر قد انتهت (مراردة، م:59).

وحسب رواية الطاهر زبيري، فإنّ عباس لغرور وعاجل عجول لما سمعا بخبر ذهاب عمر بن بولعيد لحضور المؤتمر، أرسلوا إلى المشرفين عليه ينفون تمثيل هذا الأخير للولاية الأولى، ولكنهم رفضوا المشاركة فيه، حتى لا يجدوا أنفسهم مضطرين لكشف استشهاد مصطفى بن بولعيد (زبيري، ط:163-164)، وقد يكون خوفاً منهما على مركزهما القيادي، وحدث انقلاب عليهما أثناء تمثيلهما للولاية في المؤتمر. وعموماً فإنّ قضية التمثيل لم تحظ بأهمية قصوى بالنسبة لإطارات الولاية بسبب انشغالهم بأزمة القيادة العسكرية (Henri, L:183).

4. الزيارة التاريخية لعميروش للولاية الأولى (إصلاح لذات البين أم تعقيد للوضع)

تعد هذه الزيارة التاريخية الأولى من نوعها، فقد حملت الكثير من القرارات، وأبانت عن العديد من المواقف المتباينة ما بين مؤيد ورافض لها، وتعد هذه الزيارة من مفرزات ومخرجات مؤتمر الصومام، حيث قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إيفاد ثلاث لجان للولاية الأولى، بهدف رأب الصدع ولَمِّ الشعث، فاللجنة الأولى كانت بقيادة زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي، لكنها لم تفلح بسبب استشهاد الأوّل في الطريق، وذهب الثاني إلى تونس (Gilbert,M:241)، وتكوّنت اللجنة الثانية من أوعمران وسي الشريف ملاح، فلم تؤد دورها بسبب تكليفه بمهمة مستعجلة بتونس شهر سبتمبر 1956م (زبيري، ط:168).

أما اللجنة الثالثة فكانت بقيادة عميروش آيت حمودة والتي وصلت إلى المنطقة منتصف شهر سبتمبر من السنة نفسها، حيث أُرْسِلَتْ من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، وتم استقبال عميروش بجبل (المعاضيد) جنوب برج بوعريش من طرف الطاهر نويشي، الحاج لخضر، عمر بن بولعيد، علي مشيش، أحمد نواورة، إبراهيم كابوية، ومحمد العموري (مداسي، م: 219)، فأخذه إلى (كيمل) مقر قيادة الولاية. وكانت مهمة عميروش في الأوراس تتمحور أساسا حول فض الخلافات ومعالجة أزمة القيادة، وتبليغ قرارات مؤتمر الصومام (زروال، م: 294). وفي يوم السبت 2 أكتوبر تقابل عميروش مع عجل في منطقة سيدي علي بتادميت (كيمل)، وقام بمساءلته عن سبب عدم حضوره للمؤتمر، فأخبره أن المكان غير محدد في الاستدعاء (بن معلم، ح: 84)، وكان اللقاء بينهما أخويا، إذ أطلعته على قرارات المؤتمر، وأمره بالتنحي عن القيادة في منطقة كيمل، لكن الأمور سرعان ما أخذت منحىً تصعيديا خطيرا فيما بعد (Raymound, N:157).

3.4 استسلام عاجل عجول للسلطات الفرنسية 5 نوفمبر 1956م

قام عميروش بعقد اجتماع بمنطقة (سيدي علي) في 20 أكتوبر 1956م، حضره عجل مصحوبا بفوج من المجاهدين، لاحظ عميروش أن عجل لم تكن له رغبة في التخلي عن منصبه القيادي في الولاية، فأراد في الليلة التي سبقت الاجتماع القبض عليه، فهاجمت مجموعة مسلحة عجول وحراسه في أحد الأكواخ على بعد 700م من مكان الاجتماع، فأصيب بطلقات في يده اليمنى واليسرى من طرف علي بن مشيش وحمزة أحمد زروال (Raymound, N:158)، لكنه لاذ بالفرار، والتحق بنوابه بمنطقة (غاسديس)، وهناك استدعى طبيب الولاية سي محفوظ إسماعيل لمداواة جراحه، وحاول إعادة الاتصال بعميروش لحل الخلاف سلميا، لكن دون جدوى، فبقي هناك 12 يوما، وتخلّى عنه جنوده،

فمن أصل 30 جنديا لم يبق معه إلا 04، بسبب تأثير قضية اتهامه بقتل مصطفى بن بولعيد عليهم، وتحت تأثير والده الذي أبلغ السلطات الفرنسية عنه خوفا عليه من التصفية، فقرر عجلول الاستسلام رفقة عائلته بمعسكر زربية الوادي في 5 نوفمبر 1956م، ووضع تحت الإقامة الجبرية بأريس (Raymound,N:158).

4.4 القيادة الجديدة وتصفية عباس لغرور والقيادات القديمة

لقد نتج عن زيارة عميروش للولاية الأولى القيام بجملة من الإصلاحات الظرفية، تمثلت في تعيين بعض القيادات الجديدة في المناطق (1،2،3)، واستثناء تعيين قيادة المنطقتين (5،6)، لعدم حضورهم الاجتماع وعدم الاتصال بهم، وكانت قيادة المناطق الثلاث على الترتيب: محمد العموري، محمد بوعزة، سي الحواس (مراردة، م: 63-64)، ورغم هذه الإصلاحات، فقد استمرت أزمة القيادة العسكرية بالولاية الأولى، ولم يتم حسم ذلك إلا في الاجتماع الذي قاده أوعمران وعميروش باسم لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس بتاريخ 2 أفريل 1957م؛ حيث تقرر تعيين قيادة جديدة للولاية بزعامة محمود الشريف، ونوابه العموري وبلهوشات ونواورة وعلي حركاتي (Gilbert,M:489).

وبذلك أثارت هذه القيادة الجديدة حفيظة بعض قدامى قيادات الولاية الأولى، خاصة وأنّ بعضهم حضر متأخرا إلى الاجتماع، حيث رفض عباس لغرور قيادة محمود الشريف ونوابه رفقة 17 من قدامى قيادات الولاية، فألقي عليهم القبض هناك، وحوكموا في جويلية 1957م بمدينة (تبرسق) في الكاف التونسية، وتألّفت المحكمة العسكرية من: لخضر بن طوبال رئيسا، عمار بن عودة كاتباً للرئيس، محمود الشريف وكيلا، عبد المجيد مخناش قاضيا للتحقيق، وثلاثة أعضاء وهم: عمار بوقلاز، قاسي حماي، عبد الرزاق شنتوف، ووجهت لعباس لغرور تهمة قتل شبحاني البشير، فاعترف بها، ونقّذ حكم الإعدام فيه بوجدره

عثمان المدعو (الطالب)، في منطقة الزيتونة بالقرب من (الغنايمية) بتونس (178-179). (Raymound, N179).

5. خاتمة

وصفوة القول ومجمله أنّ أزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى خلال الفترة الممتدة من 1955 إلى 1957م، إنما جاءت عرضية وظرفية، وتميزت بمحدودية إطارها الجغرافي، بفعل بعض عيوب النظام الأفقي للثورة، فقد خلق غياب القيادة العسكرية الميدانية التي تحظى بالإجماع، والممثلة في شخص مصطفى بن بولعيد العديد من الاختلالات، فُسح المجال فيها للتجاذبات القيادية لمختلف مناطق ونواحي الولاية، وغدّتها الدعاية الفرنسية وروح التنافس على السلطة، والنزعة الفردية والشخصية القيادية لدى بعض مسؤولي المناطق، فكانت لها ترجحات خطيرة ميدانيا، ممّا أدى إلى حدوث انشقاقات على المستوى القيادي داخل البنية القيادية لجيش التحرير الوطني بالولاية.

وفي خضم هذا الوضع أخذت الأمور منحىً تصعيديا، من خلال القيام بعملية تصحيحية قام بها عاجل عجول وعباس لغرور بإزاحة القيادة الشرعية التي نصّبها مصطفى بن بولعيد والمتمثلة في شخص البشير شيحاني واستثنائهما بثنائية قيادة الولاية، واصطدما برغبة عمر بن بولعيد في الوصول لقيادة الولاية، الأمر الذي أدى إلى احتقان وانفلات الوضع، والتنافس على القيادة الرأسيّة للولاية، وتصاعد حدة الخلاف والاختلاف، وهذا ما أثر بشكل لافت على وظيفة التنسيق العسكري العمليّاتي ما بين قادة مناطق الولاية، غير أنه رغم ذلك لم يَحُدَّ من فاعلية العمليات العسكرية من جهة، ولم ينزل إلى البنية القاعدية لجنود جيش التحرير الوطني من جهة ثانية، بل ظل فوقيا وأفقيا.

وقد كان من تبعاته ونتائجه عدم تمثيل الولاية في مؤتمر الصومام، وعجز قيادتها عن فض النزاع، ومعالجة وتسوية الأزمة داخليا، الأمر الذي استدعى تدخل لجنة التنسيق والتنفيذ، فأوفدت عميروش للتدخل، والحد من حالة التصدع، فعمل على تنصيب قيادة جديدة بشكل ظرفي، غير أن أزمة القيادة العسكرية تعقدت أكثر باستسلام عاجل عجول للسلطات الفرنسية، وظلت الأمور على حالها إلى غاية تدخل لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، فعينت قيادة جديدة للولاية تحت سلطة محمود الشريف ونوابه بعد أن تم محاكمة وإعدام عباس لغرور ، وإزاحة رموز القيادة القديمة. وبذلك لم يكن حل أزمة القيادة العسكرية بالولاية الأولى توافقيا وداخليا، بل خارجيا وتعسفيا وجبريا، فلم تنصف فيه بعض قيادات الولاية، وتم إقصاؤها وتهميشها وتلفيق التهم لها.

6. قائمة المصادر والمراجع

1. بورزان محمد الطاهر. 2014م. محمد الطاهر بورزان يروي: حياته السياسية والعسكرية في الثورة التحريرية والاستقلال، تح: عبد الله رابحي. عنابة.
2. تابلت عمر. 2014م. الأوفياء يذكرونك يا عباس لغرور. ط2. دار الأملية. الجزائر.
3. حسين بن معلم. 2014م. مذكرات اللواء حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية. ج1. تر: أحمد بن محمد بكلي. دار القصبة. الجزائر.
4. زيري الطاهر. 2006م. مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962م). د ط. منشورات ANEP. الجزائر.
5. زروال محمد. 2010م. إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجاً. دار هومه. الجزائر.
6. عثمان مسعود. 2013م. مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث. ط4. دار الهدى. الجزائر.
7. مداسي محمد العربي. د ت. مغربلو الرمال - الأوراس النمامشة 1954-1959م. تع: صلاح الدين الأخضر، الأكاديمية الجزائرية لتبادل الوثائق، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
8. مرادة مصطفى. 2009م. ابن النوي، شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى. دار الهدى. الجزائر.
9. هشماوي مصطفى. 2010م. جذور أول نوفمبر 1954. دار هومة. الجزائر.

10. هلايلي محمد الصغير. 2013م. شاهد على الثورة في الأوراس. دار القدس. وهران.

11. Courier Yves. 1960.le temps des léopards. Ed fayard. Paris.

12. Le Mire Henri.1982. Histoire Militaire de la Guerre d'Algérie. Ed Albin Michel. PARIS.

13. -Moynier Gilbert .2012. Le FLN Documents et Histoire1954-1962.casbah. Alger.

14. -Raymond Nart. 1985.Histoire intérieure de la rébellion dans les Aurès Adjoul-Adjoul. Ed l'harmattan.